الفصل السادس
التفخيم والترقيق

1- معنى التفخيم في اللغة والاصطلاح:

التفخيم في اللغة: مصدر فخم، وله عدة معان، منها: التعظيم، يقال: فخم الكلام أي عظمه، ومنها الجزالة، يقال: منطق فخم، أي جزل، والتفخيم في الحروف ضد الإمالة [1].

أما في الاصطلاح فقد عرفه القراء بأنه: عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف حتى يمتلئ الفم بصداه، والتفخيم والتسمين والتجسيم والتغليظ بمعنى واحد؛ لكن المستعمل في الراء التفخيم [2].

وقد فسر أحد الباحثين المحدثين التفخيم بأنه ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلًا في اتجاه الطبق اللين، وتحركه إلى الخلف قليلًا في اتجاه الحائط الخلقي للحلق؛ ولذلك يسميه بعضهم الإطباق، بالنظر إلى الحركة العليا للسان، ويسميه بعضهم التحليق، بالنظر إلى الحركة الخلفية للسان [3].

حروف التفخيم: ذكر العلماء أن الحروف المفخمة في اللغة العربية هي:

1- حروف الاستعلاء السبعة، المجموعة في قولهم (خص ضغط قظ)، وهذه الحروف كلها مفخمة، لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال، سواء أكانت متحركة أم ساكنة، جاورت مستفلًا أم غيره.

2- الراء واللام والألف من حروف الاستفال، إلا أنها تفخم في بعض الأحوال [4].

---

(1) راجع: لسان العرب 5/ 33362، مادة (فخم).

(2) نهاية القول المفيد/ 93.

(3) الدكتور/ أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي/ 279، وانظر: أصوات اللغة العربية/ 177، هامش 34.

(4) راجع: نهاية القول المفيد/ 94، وتاريخ آداب العرب 1/ 124، والأصوات والتجويد/ 76.

وقد ذكر الشيخ محمد مكي نصر أن الألف المدية تابعة لما قبلها، فإذا وقعت بعد الحرف المفخم تفخم، وإذا وقعت بعد الحرف المرقق ترقق؛ لأن الألف ليس فيه عمل عضو أصلًا حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق [1].

ومثال ما جاءت الألف فيه مفخمة (الصلاة، والزكاة، والحياة)؛ ولهذا ينحى بها نحو الواو، ولهذا كتبت في المصاحف بالواو [2].

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن ما يسمى بألف التفخيم هي ألف مد ممالة نحو الضم، كما في قراءة بعض القراء لكلمة (الصلاة) [3].

2- معنى الترقيق في اللغة والاصطلاح:

الترقيق في اللغة: مصدر رقق، ضد غلظ، والرقيق نقيض الغليظ والتخين، والرقة ضد الغلظ [4].

أما في الاصطلاح فقد عرفه القراء بأنه: عبارة عن نحول يدخل على جسم الحرف، فلا يمتلئ الفم بصداه، ومن المعروف أن الحروف المرققة هي حروف الاستفال كلها، ولا يجوز تفخيم شيء منها إلا الراء واللام والألف [5] في بعض الأحوال.

تفخيم الراء وترقيقها:

إن الحديث عن تفخيم الراء وترقيقها يحسن أن يسبقه بيان بمخرج الراء، وكيفية نطقها وصفتها.

أما مخرجها فيذكر سيبويه أنها من مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلًا؛

(1) انظر: نهاية القول المفيد/ 94.
(2) أصوات اللغة العربية/ 178.
(3) الأصوات اللغوية/ 40.
(4) راجع: لسان العرب 3/ 1706، مادة (رق).
(5) انظر: نهاية القول المفيد/ 93-94.

لانحرافه إلى اللام. وقد ذكر سيبويه أن مخرج النون من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا [1].

أما كيفية نطقها وصفتها فإن صوت الراء يتكون (بأن يندفع الهواء من الرئتين مارًّا بالحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى مخرجه، وهو طرف اللسان، ملتقيًا بحافة الحنك الأعلى، فيضيق هناك مجرى الهواء) [2].

فالراء صوت لثوي مكرر مجهور، ويسمى بالمكرر لتكرر ضربات اللسان على اللثة تكرارًا سريعًا [3]، ومن صفات هذا الصوت أيضًا أنه متوسط مستفل منفتح زلق [4]، وتجدر الإشارة إلى أن القدماء قد فطنوا لهذا التكرير الذي في الراء؛ فقد ذكر ابن جني أنك إذا وقفت على الراء رأيت طرف اللسان يتعثر؛ بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين [5].

تفخيم الراء وترقيقها من الناحية الصوتية:

ذكرت -فيما سبق- ما ذهب إليه أحد الباحثين المحدثين في تفسير التفخيم، وأذكر هنا أن تفخيم الراء وترقيقها يكمن في وضع مؤخرة اللسان؛ (فإذا ارتفعت مؤخرة اللسان نحو الحنك الأعلى فإن ذلك يؤدي إلى التفخيم، أما إذا انخفضت مؤخرة اللسان إلى قاع الفم فإن ذلك يؤدي إلى ترقيق الراء، وهذا هو الفرق بين الراء المفخمة والمرققة من الناحية الصوتية) [6].

---

(1) الكتاب 4/ 433، وانظر: سر الصناعة 1/ 52.

(2) الأصوات اللغوية/ 66.

(3) راجع: علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات)/ 166.

(4) الأصوات والتجويد/ 57.

(5) انظر: سر الصناعة 1/ 72.

(6) بتصرف منه: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ 48-49، وعلم الأصوات، لبرتيل بالمبرج/ 118.

فالراء المفخمة تعد من الناحية الصوتية أحد أصوات الإطباق، ولكن الرسم العربي لم يرمز لها برمز خاص، يتغير بتغيره معنى الكلمة؛ ولهذا فكلًّا من الراء المفخمة والمرققة تعد صوتًا واحدًا، أو فونيمًا واحدًا [1].

2- الاختلاف في أصل الراء: هل هو التفخيم أم الترقيق؟:

أولا: عند القدماء:

اختلف العلماء في ذلك، فذهب بعضهم إلى القول بأصالة التفخيم في الراء، ومن هؤلاء مكي، الذي استدل على ذلك بقوله: (إن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق؛ ألا ترى أنك لو قلت رغدا ورقدًا ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة، وهذا لا يمال، ولا علة فيه توجب الإمالة؟!) [2].

ومن هؤلاء أيضًا الإمام الشاطبي، وقد بين ذلك في قوله:

وفيما عدا الذي قد وَصَفْتُه ... على الأصل بالتفخيم كن مُتَعَمِّلا

قال الشارح: والمعنى: اعمل بالتفخيم الذي هو الأصل في الراءات، فيما عدا ما ذكرته من القواعد التي يرقق ورش بمقتضاها بعض الراءات، والقواعد التي يرقق جميع القراء السبعة بمقتضاها بعض الراءات، والله أعلم [3].

وقد ذهب إلى هذا أيضًا أبو حيان [4]، وابن القاصح، الذي ذكر أن الأصل في الراء التفخيم؛ بدليل أنه لا يفتقر إلى سبب من الأسباب، والترقيق ضرب من الإمالة، فلا بد له من سبب [5].

---

(1) راجع: الأصوات اللغوية/ 66.
(2) الكشف 1/ 209، وانظر: النشر 2/ 108.
(3) انظر: الوافي/ 170.
(4) ارتشاف الضرب 1/ 248.
(5) سراج القارى/ 116، وانظر: ص 120.

وقد ذكر ابن الجزري أن القول بأن أصل الراء التفخيم، وإنما ترقق لسبب، هو مذهب الجمهور، وقد احتجوا لذلك بكونها متمكنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى، الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار، حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين[1].

وذهب بعض العلماء إلى أن الراء ليس لها أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، ومن الأدلة التي ساقها أصحاب هذا الرأي أنهم قالوا: (قد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء) [2].

كما ذكروا أن كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت، فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من الطرف، فترقق إذا عرض لها سبب، كما يتبين في هذا الباب في رواية ورش، وقد مال ابن الجزري إلى الرأى الثاني، فقال:

والحق في ذلك أن يقال إن من زعم أن أصل الراء التفخيم إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقًا، من حيث إنها راء، فلا دليل عليه، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم، وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على

(1)راجع: النشر 2/ 108.

(2) النشر 2/ 108، وانظر: النجوم 138- 9أ.

التفخيم، فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك، إلا إن وجد سبب، وحينئذ يتصور فيها رعي السبب فترقق، ورفضه، فتبقى على ما استحقته من التفخيم؛ بسبب حركتها، فهذا كلام جيد، والله أعلم[1].

ثانيًا: عند المحدثين:

مال المحدثون إلى أن الأصل في الراء هو التفخيم، وذكروا (أنها جاءت في العربية قديمًا وحديثًا في أكثر المواقع مفخمة) [2].

وقال الدكتور/ إبراهيم أنيس (ليس يغني عنا شيئًا أن نبحث في: هل الأصل في الراء التفخيم أم الترقيق؟ ولكن الكثرة فيما ورد من الراءات جاء مفخمًا؛ وذلك لأن نسبة شيوع الفتحة في اللغة العربية حوالي 460 في كل ألف من الحركات -قصيرها وطويلها- في حين أن الكسرة حوالي 184 والضمة 146، على أنه مما لا شك فيه أن العرب كانوا يستقبحون تفخيم الراءات المكسورة، وينسبون تفخيم الراء المكسورة إلى العوام وإلى النبط، حسب ما روي في كتب القدماء) [3].

3- هل الترقيق الذي في الراء إمالة؟

عبر كثير من القراء والنحاة عن الترقيق الذي في الراء بالإمالة، فمن القراء الإمام الداني [4] ومكي [5] وأبو شامة [6]، ومن النحاة سيبويه [7] والفارسي [8] وأبو حيان [9] وابن يعيش [10].

---

(1) راجع: النشر 2/ 109-110.
(2) علم الأصوات: بالمبرج/ 118.
(3) الأصوات اللغوية/ 66.
(4) انظر: التيسير/ 55، والموضح 96/ ب.
(5) الكشف 1/ 209.
(6) راجع: إبراز المعاني/ 248.
(7) الكتاب 4/ 142.
(8) الحجة 1/ 291.
(9) انظر: الهمع 2/ 203.
(10) شرح المفصل 9/ 64-65.

وقد اعترض ابن الجزري على ذلك، فقال: (وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين، كما فعل الداني وبعض المغاربة، وهو تجوز؛ إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما تقدم، والترقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم) [1].

كما ذكر بعض العلماء أن الترقيق والإمالة، وإن كانا يشتركان في السبب -وهو الكسر والياء- وفي المانع -وهو الحروف المستعلية كما سيأتي- إلا أنهما حقيقتان مختلفتان؛ فالترقيق إنحاف ذات الحرف، أي جعله نحيفًا ضعيفًا، والإمالة الصغرى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلًا؛ ولهذا يمكن الإتيان بأحدهما دون الآخر [2].

مذهب الإمام نافع في تفخيم الراء وترقيقها:

من المعروف أن الراء لا تخلو من أن تكون متحركة أو ساكنة، والمتحركة لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة [3].

أولا: الراء المفتوحة:

1- إذا كانت الراء مفتوحة ووقعت وسط الكلمة أو آخرها، وكان قبلها ياء ساكنة أو كسرة لازمة متصلة بها، فقد انفرد الإمام نافع من رواية ورش بترقيقها في ذلك [4].

فمثالها متوسطة بعد الياء الساكنة: الخيرات في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [التوبة: 88]، وميراث في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: 10].

---

(1) النشر 2/ 90-91.

(2) بتصرف من: النجوم/ 137-138.

(3) انظر: النشر 2/ 91-92.

(4) راجع: النشر 2/ 93، والإتحاف/ 93-94.

وبعد الكسرة اللازمة المتصلة بها: دراستهم في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأنعام: 156]، والقردة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: 60].

ومثالها متطرفة بعد الياء الساكنة: الخير في قوله تعالى: ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الحج: 77].

والطير في قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: 20].

وبعد الكسرة اللازمة المتصلة بها: أكابر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: 123].

والحناجر في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: 18].

وأنبه هنا إلى أن الكسرة إذا انفصلت عن الراء -بأن كانت الكسرة في كلمة والراء في كلمة أخرى- فالراء تفخم في رواية ورش، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 64]، ونحو برشيد في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾﴾ [هود: 97]، ونحو لربك في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر: 2].

لأن حرف الجر وإن اتصل خطًّا فهو في حكم المنفصل؛ لأنه مع مجروره كلمتان [1].

المستثنى لورش من الحكم السابق:

استثنى ورش من ترقيق الراء المفتوحة المسبوقة بكسرة لازمة أصلين، هما:

---

(1) انظر: النجوم/ 139-140، وشرح النظم الجامع/ 80، والوافي/ 162. (ولمزيد من الإيضاح أذكر أن المراد بالكسرة اللازمة هي التي تكون على حرف أصلي أو منزل منزلته، يخل إسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وهو ياء الجر ولامه وهمزة الوصل، وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد، وتظهر فائدة الخلاف - كما قال البنا الدمياطي- في مرفقا من قوله تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُمْ مِّرْفَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الكهف: 16]، في قراءة كسر الميم وفتح الفاء، فعلى الأول تكون لازمة، فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة، فتفخم. راجع: الإتحاف/ 97.

الأصل الأول [1]: أن يقع بعدها حرف استعلاء؛ فإذا وقع بعدها حرف استعلاء، فإنه يفخمها كسائر القراء، وقد وقع ذلك في لفظين، هما:

(صراط) -كيف جاء؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا منونًا وغير منون-، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ﴾ [الحجر: 41]، وقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: 6]، وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: 161].

(وفراق): وقد جاء في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: 78]، وقوله تعالى: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴿٢٨﴾﴾ [القيامة: 28].

قال أبو شامة: إن التفخيم أليق بحروف الاستعلاء من الترقيق؛ لما يلزم المرقق من الصعود بعد النزول، وذلك شاق مستثقل [2].

كما ورد أيضًا أن الترقيق يكون لزوال منافرة الكسرة وتفخيم الراء، ولو رققت لبقيت المنافرة التي بين الكسرة وبين تفخيم حروف الاستعلاء [3].

الأصل الثاني: أن تتكرر الراء، فإذا تكررت والثانية مفتوحة أو مضمومة، فإنها تفخم في رواية ورش كسائر القراء [4]، وقد وقع ذلك في ثلاث كلمات، هي (ضرارًا) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبة: 107]، و(فرارًا) في قوله تعالى: ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ [الكهف: 18]، و(الفرار) في قوله تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ﴾ [الأحزاب: 16].

والسبب في تفخيمها هنا أن الراء لما وقعت آخر الكلمة مفتوحة أو مضمومة -وهي حرف تكرير- تعد لتكريرها بمنزلة راءين مفتوحتين أو مضمومتين، صارت من أجل

(1) انظر: النشر 2/ 93، والإتحاف/ 93-94، وشرح النظم الجامع/ 83.
(2) إبراز المعاني/ 254.
(3) انظر: القصد النافع/ 108.
(4) انظر: التيسير/ 56، والنشر 2/ 93.

ذلك بمنزلة حرف مستعل بهذه الصفة، فقويت على فتح ما قبلها؛ فلذلك فتحت الراء معها؛ حتى يكون العمل من وجه واحد [1]، وقال أبو شامة: لم ترقق الأولى -وإن كان قبلها كسرة- لأجل الراء التي بعدها؛ فالراء المفتوحة والمضمومة تمنع الإمالة في الألف، كما تمنع حروف الاستعلاء، فكذا تمنع الترقيق، ثم قال:

فإذا فخمت الأولى اعتدل اللفظ، وانتقل اللسان من تفخيم إلى تفخيم، فهو أسهل [2]. أما إذا تكررت الراء وكانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة -كما في (بشرر) من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المرسلات: 32]- فقد ورد عن ورش ترقيق الراء الأولى في هذا اللفظ، وهذا مما اختص ورش بترقيقه.

وهذا اللفظ خارج عن أصل ورش المتقدم، وهو ترقيق الراء لأجل كسر قبلها؛ أما ترقيق الراء الأولى في هذا اللفظ فهو من أجل الكسرة التي على الراء الثانية المتأخرة [3]، قال مكي: إن الراء الأولى لما أتى بعدها راء مكسورة -وهي حرف تكرير، والكسرة عليها مقام كسرتين، ولم يحل بينهما حائل- قويت الكسرة، فعملت في الراء الأولى، فقربت فتحة الأولى إلى الترقيق الذي هو بين اللفظين؛ لتقرب من كسرة الراء الثانية، فيعمل اللسان عملًا يقرب بعضه من بعض [4].

وقد ورد أن ذلك مستعمل في كلام العرب، وأنهم يقولون ضعفت من الكِبِر، فيميلون فتحة الباء نحو الكسرة لقوة كسرة الراء [5].

كما ذكر النحاة أن الراء المكسورة تمال لها الفتحة التي قبلها، سواء كانت على الراء مثل الضرر أو على حرف استعلاء؛ كالمطر، أو على غيرهما، مثل الكبر [6].

---

(1) راجع: الموضح 98/ أ، ب.
(2) إبراز المعاني/ 250.
(3) راجع في ذلك: إبراز المعاني/ 252، والنشر 2/ 98، وسراج القارئ/ 118.
(4) الكشف 1/ 215.
(5) القصد النافع/ 111.
(6) راجع: شرح الشافية 3/ 28، وشرح الأشموني 4/ 233.

وترقيق الراء الأولى في (بشرر) من أجل كسرة الراء الثانية المرققة للجميع، يعتبر ترقيقًا للترقيق، كالإمالة للإمالة في رأي [1].

2- قلت -فيما سبق- إن ورشًا يرقق الراء المفتوحة المتوسطة والمتطرفة إذا سبقتها كسرة لازمة متصلة بها، فإذا فصل بين الكسرة وبين الراء بساكن، فإن ورشًا يرققها أيضًا، ولكن بشروط أربعة:

الشرط الأول: ألا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء، وقد وقع ذلك في القرآن في أربعة أحرف:

الأول: الصاد من (إصرا): في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ [البقرة: 286]، ومن (إصرهم): في قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: 157].

ومن (مصرا) المنونة: في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ [البقرة: 61].

وغير المنونة: في قوله تعالى: ﴿لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ﴾ [يونس: 87]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ﴾ [يوسف: 99]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: 51].

الثاني: الطاء: من (قطرا): في قوله تعالى: ﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف: 96]، ومن فطرت في قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: 30].

الثالث: القاف من (وقرا): في قوله تعالى: ﴿فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ﴿٢﴾﴾ [الذاريات: 2].

وقد فخم ورش الراء؛ لوقوع حرف الاستعلاء بعدها في الألفاظ السابقة بلا خلاف.

الرابع: الخاء: من (إخراج) -كيف وقع- وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: 85]، والراء مرققة مع الخاء هنا لورش بلا خلاف، ولم يعتبر الخاء هنا

(1) النجوم/ 144، وانظر: النشر 2/ 106.

حاجزًا، وأجراه مجرى غيره من الحروف المستفلة [1]؛ وذلك لضعفها بالهمس [2]، وإنما اعتد بالصاد مع مشاركته للخاء في الهمس؛ لتحصنه بالإطباق والصفير اللذين هما من صفات القوة [3].

الشرط الثاني: ألا يكون بعده حرف استعلاء، وقد وقع ذلك في (إعراضًا)، من قوله تعالى: ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: 128]، وفي إعراضهم، من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: 35]، والراء في هذين اللفظين مفخمة لورش [4].

كذلك وقع في الإشراق من قوله تعالى: ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ [ص: 18]، ولكن اختلف عن ورش في رائه، فورد فيها الترقيق من أجل كسرة حرف الاستعلاء بعدها، وروى فيها التفخيم، وهو القياس [5]، قال الإمام الداني: لا أعلم خلافًا بين أهل الأداء لقراءة ورش عن نافع من المصريين وغيرهم، في إخلاص فتح الراء في ذلك [6].

الشرط الثالث: أن لا تتكرر الراء في الكلمة، فإذا تكررت (كمدرارًا)، من قوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾﴾ [نوح: 11]، في الموضعين [7]، و(إسرارًا) من قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿٩﴾﴾ [نوح: 9]، فإن ورشًا يفخمها في ذلك [8].

الشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية، والذي في القرآن من ذلك ثلاثة أسماء، هي: (إبراهيم، وإسرائيل، وعمران)؛ فالراء تفخم في هذه الأسماء -حيث ذكرت في

(1) انظر: النشر 2/ 93، وانظر: سراج القارئ/ 117.
(2) الإتحاف/ 94.
(3) النجوم/ 141.
(4) النشر 2/ 93، والإتحاف/ 94.
(5) انظر: النشر 2/ 93، 98.
(6) الموضح/ 98/ ب، وانظر: إبراز المعاني/ 256.
(7) الموضعان هما: سورة هود/ من الآية/ 52، وسورة نوح من الآية/ 11.
(8) النشر 2/ 93، والإتحاف/ 94، والوافي/ 163.

القرآن الكريم- وإن وجد فيها سبب الترقيق [1]، فوجه التفخيم في ذلك التنبيه على العجمة [2]، وقيل إن سبب تفخيم الراء في الأسماء الأعجمية هو أن الاسم الأعجمي لما لم يكن له أصل في كلام العرب، وامتنع من الصرف؛ لثقله باجتماع علتين فرعيتين فيه، وهما: التعريف والعجمة في إبراهيم وإسرائيل، والعجمة وزيادة الألف والنون في عمران، امتنع من الإمالة؛ إذ لو أميل لخرج بذلك عن غرض العرب؛ إذ الإمالة عندهم باب تخفيف، وهم يستثقلون هذه الأسماء، فكما منعتها العرب من الجر والتنوين، كذلك منعتها من الإمالة إعلامًا بثقلها [3].

3- المختلف فيه من ترقيق الراء المفتوحة:

اختلف الرواة في ترقيق الراء المفتوحة لورش في أصل مطرد وألفاظ مخصوصة:

أولًا: الأصل المطرد: وهو المنون على أي وزن كان، سواء أكانت الراء فيه بعد كسرة مجاورة، نحو: شاكرًا في قوله تعالى: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾﴾ [النحل: 121]، وصابرًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ الْعَبْدُ ۖ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: 44]، وما شابه ذلك، أم فصل فيه بين الراء والكسرة بساكن صحيح مظهر أو مدغم؛ فالمظهر وقع في ستة ألفاظ هي (ذكرًا) من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾﴾ [طه: 99].

و(سترًا) من قوله تعالى: ﴿لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴿٩٠﴾﴾ [الكهف: 90]، و(إمرًا) من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾ [الكهف: 71]، و(وزرًا) من قوله تعالى: ﴿مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾﴾ [طه: 100]، و(حجرًا) من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ

(1) راجع: النشر 2/ 93-94، والوافي/ 163.

(2) إبراز المعاني/ 250، وأنبه إلى أن لفظ إرم من قوله تعالى: ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾ [الفجر: 7] قد اختلفوا في عجميته وعربيته، وسيأتي الكلام فيه.

(3) انظر: القصد النافع/ 110، والمراد بالإمالة هنا الترقيق. انظر: النجوم/ 143.

بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٥٣﴾﴾ [الفرقان: 53]، و(صهرًا) من قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: 54].

و(المدغم) جاء في لفظين، هما (سرًّا) من قوله تعالى: ﴿وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [إبراهيم: 31]، و(مستقرًّا) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: 40].

أو كانت الراء بعد ياء ساكنة، سواء أكانت الياء حرف لين نحو (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾﴾ [الزلزلة: 7]، و(طيرًا) في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾﴾ [الفيل: 3] أم حرف مد ولين، نحو (قديرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر: 44]، و(خبيرًا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [النساء: 35]، و(تقديرًا) في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: 2]، و(تطهيرًا) في قوله تعالى: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: 33].

فاختلف في كل ما ذكرته من المنون، فقيل يرقق كله، ويجري مجرى غيره من المرقق، وهو القياس، وقيل يستثنى كله ويفخم من أجل التنوين الذي لحقه [1]. وذكر ابن الجزري أن الجمهور ذهب إلى التفصيل في ذلك، فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست (ذكرًا) وأخواتها، فتفخم، ولم يستثنوا المدغم، وهو (سرًّا) و(مستقرًّا)؛ من حيث إن الحرفين في الإدغام كحرف واحد؛ إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأن الكسرة قد وليت الراء في ذلك.

واستثنى بعض هؤلاء -أي بعض الجمهور- من المفصول بالساكن الصحيح المظهر لفظ (صهرًا)، فرققوه؛ من أجل خفاء الهاء، ثم قال ابن الجزري: ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل -أي الجمهور- فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح، فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، سواء أكان بعد ياء ساكنة أم بعد كسرة مجاورة.

(1) النشر 2/ 94، والإتحاف/ 95.

وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلًا؛ من أجل التنوين، والوقف عليه بالترقيق.

أما مذهب غير الجمهور، فقد ذكره ابن الجزري حين قال: وذهب آخرون إلى ترقيق كل منون، ولم يستثنوا (ذكرًا) وبابه [1]، وذكر البنا الدمياطي أن الكل قد أجمع على استثناء (مصرًا، وإصرًا وقطرًا ووقرًا)؛ من أجل حرف الاستعلاء [2].

ثانيًا: الألفاظ المخصوصة: اختلف الرواة عن ورش في ألفاظ مخصوصة جاء فيها سبب الترقيق؛ لكن الرواية جاءت فيها بالوجهين: التفخيم والترقيق، وهذه الألفاظ -كما ذكرها ابن الجزري- هي:

1- إرم من قوله: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝٧﴾ [الفجر: 7]، فروي فيه الترقيق؛ من أجل الكسرة، وروي فيه التفخيم؛ من أجل العجمة [3]، وقد ورد أن الاختلاف في ترقيق هذا اللفظ وتفخيمه راجع إلى الاختلاف في كونه عربيًّا أم عجميًّا [4].

2- سراعًا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ۝٤٣﴾ [المعارج: 43].

وذراعًا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ۝٣٢﴾ [الحاقة: 32].

وذراعيه في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: 18].

روي فيها التفخيم؛ من أجل العين، وروي فيها الترقيق من أجل الكسرة [5].

3- افتراء في قوله تعالى: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: 140]، وفي قوله تعالى: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 138]، ومراء في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: 22].

---

(1) راجع: النشر 2/ 95-96.
(2) انظر: الإتحاف/ 96.
(3) النشر 2/ 96.
(4) انظر: إبراز المعاني/ 249، وسراج القارئ/ 117.
(5) النشر 2/ 96.

روي فيها التفخيم؛ من أجل الهمزة، وروي فيها الترقيق؛ من أجل الكسرة [1].

وقد ذكر الإمام الداني في (سراعًا، وافتراء) أن العين والهمزة حرفا حلق من حيز الألف والفتح من الألف؛ لذلك جاء الفتح -أي التغليظ- فيهما [2].

4- ساحران في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: 63].

وتنتصران في قوله تعالى: ﴿ يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الرحمن: 35].

وطهرا، كما في قوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [البقرة: 125].

روي فيها التفخيم؛ من أجل ألف التثنية، وروي فيها الترقيق؛ من أجل الكسرة [3].

5- عشيرتكم في قوله تعالى: ﴿وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَالٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا ﴾ [التوبة: 24]، روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [4].

6- حيران في قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ ﴾ [الأنعام: 71]، روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [5].

قال مكي: (فأما حيران وعشيرتكم فالترقيق والتغليظ فيها متساو في العلة؛ لأن الياء قريبة من الراء [6]، ولم يحل بين الراء والياء حائل؛ فكلا الوجهين قوي في النظر والقياس،

(1) النشر 2/ 97.
(2) راجع: الموضح/ 99/ أ.
(3) النشر 2/ 97، وانظر: الإتحاف/ 94.
(4) النشر 2/ 97، والإتحاف/ 94.
(5) النشر 2/ 97، والإتحاف/ 94.
(6) يقصد في الصفات، وقد سبق ذكر ذلك.

والتغليظ هو الأصل فيهما، وبالوجهين قرأت فيهما [1].

7- وزرك في قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢﴾ [الشرح: 2].

وذكرك في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح: 4].

روي فيهما التفخيم؛ من أجل تناسب رءوس الآي، وروي فيها الترقيق على القياس [2].

8- وزر في قوله تعالى: ﴿وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۝٣٨﴾ [النجم: 38].

روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [3].

وذكر مكي في قوله تعالى: (وزرك، ووزر أخرى) أنه لما كان الحائل حرفًا قويًّا من حروف الصفير قوي في الإحالة بين الكسرة والراء، فضعف الترقيق، فغلظت الراء؛ لأنه أصلها [4].

9-إجرامي في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ۝٣٥﴾ [هود: 35]، روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق [5].

وقد ورد أن التفخيم فيه (هو الأصل، ولبعد الكسرة عن الراء؛ لكونها على حرف من حروف الحلق، فبعدت الكسرة؛ لبعد حرف الحلق عن الراء) [6].

10- حذركم في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: 71].

---

(1) الكشف 1/ 213.
(2) النشر 2/ 97.
(3) النشر 2/ 97، والإتحاف/ 94.
(4) الكشف 1/ 213.
(5) النشر 2/ 97.
(6) الكشف 1/ 213، والمراد بُعد مخرج حرف الحلق عن الراء.

روي فيه التفخيم، وروي فيه الترقيق، وهو القياس [1].

11- لعبرة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾﴾ [النازعات:26].

وكِبْرَه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النور: 11].

روي فيهما التفخيم، وروي فيهما الترقيق [2].

قال مكي في تفخيم حذركم، ولعبرة أنه لما كانت الكسرة فيهما على حرف من حروف الحلق، بعدت الكسرة من الراء، كبعد مخرج حروف الحلق منها، وأيضًا فقد حال بين الراء والكسرة حرف قوي، وهو الذال -أي في حذركم- والباء -أي في لعبرة- فضعف الترقيق، وقوي التغليظ؛ لأنه الأصل، والأصل أبدًا أقوى من الفرع [3].

12- حصرت في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90]. روي فيه التفخيم وصلًا؛ من أجل حرف الاستعلاء بعده، وروي فيه الترقيق في الحالين، ولا خلاف في ترقيقه وقفًا.

قال ابن الجزري: والأصح ترقيقها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعده؛ لانفصاله وللإجماع على الترقيق في قوله تعالى: ﴿ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: 5]، وقوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ [يس:6]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾﴾ [المدثر: 1-2]، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك؛ من أجل الانفصال، والله أعلم [4].

---

(1) النشر 2/ 98، وانظر: الإتحاف/ 95.
(2) النشر 2/ 98، والإتحاف/ 95.
(3) راجع: الكشف 1/ 213.
(4) النشر 2/ 98، وانظر: الإتحاف/ 95.

ثانيًا: الراء المضمومة:

إذا كانت الراء مضمومة ووقعت وسط الكلمة أو آخرها بعد ياء ساكنة أو كسر، أو حال بينها وبين الكسر ساكن، سواء أكانت في ذلك منونة أم غير منونة – فقد أجمع القراء على تفخيمها في ذلك كله، إلا الإمام نافع من رواية ورش؛ فقد ورد عنه في ذلك وجهان: التفخيم، والترقيق، قال ابن الجزري: إن الترقيق هو رواية الجمهور، وهو الأصح نصًّا ورواية وقياسًا، والله أعلم [1].

وأمثله ذلك كما يأتي [2]:

1- مثال المتوسطة بعد الياء الساكنة: كبيرهم في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: 63].

2- مثال المتوسطة بعد الكسر: الصابرون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر: 10].

3- مثال المتطرفة المنونة بعد الياء الساكنة: خبير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾﴾ [الشورى: 27].

4- مثال المتطرفة غير المنونة بعد الياء الساكنة: العير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: 70].

5- ومثال المنونة التي فصل بينها وبين الكسر بساكن -غير الياء-: ذكر في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾﴾ [ص: 49].

---

(1) راجع: النشر 2/ 99-100، والإتحاف/ 96.

(2) النشر 2/ 99.

ومثال غير المنونة التي فصل بينها وبين الكسر بساكن -غير الياء-: السحر في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [يونس: 81].

المختلف فيه من ترقيق الراء المضمومة:

اختلف الذين رووا الترقيق في الراء المضمومة في لفظين، هما عشرون: في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: 65]، وكبر في قوله تعالى: ﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: 56].

فجاء عنهم في هذه اللفظين وجهان: التفخيم والترقيق [1].

وقد ورد أن وجه التفخيم في (عشرون) أن الكسرة لما كانت بعيدة من الراء -لكونها على حرف حلق، وطالت الكلمة، وقويت الشين في الإحالة بين الراء والكسرة بالتفشي الذي فيها- لم يعتد بالكسرة، فغلظت الراء؛ لأن التغليظ هو الأصل [2].

أما التفخيم في (كبر) فقيل من أجل القلقلة والشدة الموجودتين في الحائل الذي حال بين الكسرة والراء، وهو الباء، والقياس في هذين اللفظين هو الترقيق [3]؛ لأن أصل ورش الترقيق في ذلك من أجل الكسرة [4].

ثالثًا: الراء المكسورة:

أجمع القراء [5] -نافع وغيره- على تفخيم الراء المكسورة، من غير خُلف عن أحد منهم، سواء أكانت الراء أول الكلمة، نحو: رجال في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾

(1) النشر 2/ 100، والإتحاف/ 96.
(2) انظر: الكشف 1/ 212.
(3) انظر: القصد النافع/ 109.
(4) غيث النفع/ 140.
(5) النشر 2/ 100، 101، وانظر: نهاية القول المفيد/ 95، والإتحاف/ 96.

[الأحزاب: 23]، أم كانت في وسط الكلمة، نحو: الطارق في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١﴾ [الطارق: 1]، أم كانت في آخر الكلمة في حالة الوصل، نحو: المعمور في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ۝٤﴾ [الطور: 4].

قال مكي: إن الراء المكسورة إذا كان يرقق لها ما قبلها، فهي أولى بالترقيق، وترقيقها إجماع من القراء، وعلة ذلك أن التفخيم ضرب من إشباع الفتح، فلو فخمت المكسورة لأدخلت فيها طرفًا من الفتح، وهذا لا يتمكن، ولا يقدر عليه، ولا هو من كلام العرب، لا يكون فتح في كسر في شيء من الكلام [1].

وقد ذكر ابن الجزري أن تفخيم الراء المكسورة (قبيح في المنطق؛ لذلك لا يستعمله معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنبط) [2].

رابعًا: الراء الساكنة:

إذا كانت الراء ساكنة، فقد أجمع القراء -نافع وغيره- على ترقيقها في الأحوال الآتية:

1- إذا وقعت متوسطة بعد كسر لازم، ولم يقع بعدها حرف استعلاء، نحو: شرعة في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، والفردوس في قوله تعالى: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٠٧﴾ [الكهف: 107].

فإذا وقع بعدها حرف استعلاء -غير مكسور- فلا خلاف في تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء، والذي ورد منها في القرآن كذلك خمسة ألفاظ، هي: قرطاس في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: 7]، وفرقة في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة: 122].

وإرصادًا في قوله تعالى: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: 107].

---

(1) الكشف 1/ 215، 216.

(2) النشر 2/ 108، 109، وانظر: الأصوات اللغوية/ 66.

ومرصادًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾﴾ [النبأ: 21].

وبالمرصاد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [الفجر: 14].

أما إذا كان حرف الاستعلاء مكسورًا، فقد جاء ذلك في لفظ واحد، هو (فرق) في قوله تعالى: ﴿فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ [الشعراء: 63].

وقد اختلفوا في هذا اللفظ، فقيل: يرقق من أجل كسر حرف الاستعلاء، وقيل: يفخم على القياس. قال ابن الجزري: والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وقال الإمام الداني: إن من الناس من يفخم راء فرق؛ من أجل حرف الاستعلاء، قال: والمأخوذ به الترقيق؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر [1].

2- إذا كانت الراء متطرفة بعد كسر، نحو (استغفر) في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: 55]، و(اصبر) في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [يونس: 109]، فلا خلاف في ترقيق الراء في ذلك؛ لوقوعها ساكنة بعد كسر، وذكر ابن الجزري أنه لا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها في هذا القسم؛ لانفصاله عنها [2]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المعارج: 5]، وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: 1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: 18].

المختلف فيه من الراء الساكنة:

إذا كانت الراء ساكنة ووقعت متوسطة بعد فتح، فقد أجمع القراء على تفخيمها، وذلك نحو (خردل) في قوله تعالى: ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان: 16]، و(العرش) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: 5].

---

(1) النشر 2/ 103، وانظر: نهاية القول المفيد/ 97، والإتحاف/ 97، والنجوم/ 145، 146.

(2) النشر 2/ 104، وانظر: الإتحاف/ 97، 98، ونهاية القول المفيد/ 97، 98.

لكني أنبه إلى أن الأئمة اختلفوا في ثلاث كلمات هي: (قرية، ومريم، والمرء)، أما قرية ومريم كيف وقعتا في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً ﴾[الإسراء: 16] وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ ﴾[آل عمران: 36].

فذهب بعض الأئمة إلى ترقيق الراء فيهما؛ من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها.

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، قال ابن الجزري: وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلط الحافظ أبو عمر والداني القائلين بخلافه.

كما ذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش، وبالتفخيم لغيره، قال ابن الجزري: والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع؛ لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك.

أما المرء في قوله تعالى: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾ [البقرة: 102]، وفي قوله تعالى: ﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ ﴾ [الأنفال: 24]، فذهب بعض الأئمة إلى ترقيق الراء فيها لجميع القراء؛ من أجل كسرة الهمزة بعدها، وذهب آخرون إلى ترقيقها لورش، وقال الداني: إن تفخيمها أقيس؛ لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت.

وقال ابن الجزري: إن التفخيم هو الأصح، والقياس لورش وجميع القراء [1].

وقد ورد أن سبب الترقيق -وهو الكسرة والياء- إنما يعتبر في هذا الباب إذا تقدم على الراء، وأما إذا تأخر -كما في الألفاظ الثلاثة المتقدمة- فلا عبرة به، وإن حكي عن بعض العرب اعتباره، لكن لا يلزم من اعتبار بعض العرب له جواز القراءة به من دون رواية، ولم توجد في ذلك رواية ولا نص يوثق به [2].

(1) راجع: النشر 2/ 101، 102، وانظر: نهاية القول المفيد/ 96، 97.
(2) النجوم/ 147.

كما ذكر ابن القاصح أيضًا أن الكسرة والياء إنما يوجبان الترقيق إذا كانا قبل الراء؛ أما إذا وقعتا بعد الراء، فإنهما لا يوجبان الترقيق، ويفخم ذلك كله على الإطلاق، وقد رققه بعضهم، واعتمد مع ضعف الرواية على صحة القياس [1].

وأنبه إلى أنه فيما عدا المواضع التي رقق فيها القراء الراء الساكنة والمواضع التي اختلف فيها بين الترقيق والتفخيم - فقد اتفق القراء على تفخيمها في جميع أحوالها الباقية[2].

ثانيًا: ترقيق اللام وتغليظها

والمقصود من تغليظ اللازم تسمينها، لا تسمين حركتها، والتفخيم مرادفه، والترقيق ضدهما، إلا أن المستعمل في اللام التغليظ، وفي الراء التفخيم [3].

مخرج اللام وكيفية نطقها وصفتها:

أما مخرجها فمن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية [4].

أما كيفية نطقها وصفتها: فاللام صوت جانبي، يتكون بأن يعتمد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة، بحيث توجد عقبة في وسط الفم تمنع مرور الهواء منه، ولكن مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم أو من أحدهما، وهذا هو معنى الجانبية، وتتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق به، فاللام صوت أسناني لثوي جانبي مجهور [5].

---

(1) انظر: سراج القارئ/ 119.

(2) انظر: النشر 2/ 101-104.

(3) النشر 2/ 111، والإتحاف/ 98.

(4) سر الصناعة 1/ 52.

(5) علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات)/ 166-167.

وقد سمى ابن جني صوت اللام (بالمنحرف)؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فويقهما [1].

ومع أن اللام من حروف الاستفال المرققة، إلا أنها -كما ذكرت سابقًا- تغلظ في بعض الأحوال [2]، وسيتضح ذلك عند بيان مذهب الإمام نافع في تغليظ اللام.

كما ذكر ابن الجزري أن الأصل في اللام الترقيق؛ لأن اللام لا تغلظ إلا لسبب، وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم؛ بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء هو اللازم [3].

الفرق بين اللام المغلظة وبين اللام المرققة من الناحية الصوتية:

ذكر المحدثون أن الفرق بين اللام المغلظة وبين اللام المرققة من الناحية الصوتية يوجد في موضع مؤخرة اللسان، فمؤخرة اللسان ترتفع ناحية الطبق في حالة اللام المفخمة، وتنخفض إلى قاع الفم في حالة اللام المرققة، ومع هذا الفرق إلا أنهما عائلة صوتية واحدة وفونيم واحد [4].

مذهب الإمام نافع في تغليظ اللام:

انفرد الإمام نافع من رواية ورش بتغليظ اللام المفتوحة -سواء أكانت متوسطة أم متطرفة- إذا وقعت بعد الصاد أو الطاء أو الظاء، بشرط أن تكون هذه الحروف المتقدمة على اللام مفتوحة أو ساكنة، سواء أخففت اللام أم شددت [5].

---

(1) انظر: سر الصناعة 1/ 72.

(2) راجع: ص 178، وانظر: تاريخ آداب العرب 1/ 124، والعربية ولهجاتها/ 97.

(3) النشر 2/ 111، وانظر: الإتحاف/ 98-99.

(4) راجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ 48.

(5) انظر: التيسير/ 58، وإبراز المعاني/ 261-262، والنشر 2/ 111-112، والإتحاف 99، والنجوم/ 53أ.

وأمثلة ذلك كما يأتي:

1- الصاد المفتوحة مع اللام المخففة، نحو: الصلاة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: 45].

2- الصاد المفتوحة مع اللام المشددة، نحو: يصلبوا في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: 33].

3- الصاد الساكنة مع اللام، نحو: فصل في قوله تعالى: ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾﴾ [ص: 20].

4- الطاء المفتوحة مع اللام المخففة، نحو: طلبًا في قوله تعالى: ﴿فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴿٤١﴾﴾ [الكهف: 41].

5- الطاء المفتوحة مع اللام المشددة، نحو: المطلقات في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: 228].

6- الصاد الساكنة مع اللام، نحو: مطلع في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر: 5].

7- الظاء المفتوحة مع اللام المخففة، نحو: ظلموا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: 64].

8- الظاء المفتوحة مع اللام المشددة، نحو: ظلام في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: 46].

9- الظاء الساكنة مع اللام، نحو: فيظللن في قوله تعالى: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: 33].

قال مكي: إن علة من فخم هذا النوع أنه لما تقدم اللام حرف مفخم مطبق مستعل، أراد أن يقرب اللام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملًا واحدًا، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا، يقربون الحرف من الحرف؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا، ويقربون الحركة؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا [1].

المختلف فيه من تغليظ اللام:

1- إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، فروى بعضهم تغليظها؛ من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها؛ من أجل الإمالة، وذلك نحو: مصلى، صلى، فصلى، يصلى، سيصلى، يصلاها، وذهب آخرون إلى الفصل في ذلك بين رءوس الآي وبين غيرها، فرققوها في رءوس الآي للتناسب، وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها.

والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاثة مواضع، هي: قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: 31]، وقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾ [الأعلى: 15]، وقوله تعالى: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴿١٠﴾﴾ [العلق: 10].

أما ما وقع منه غير رأس آية فسبعة مواضع [2]، هي قوله تعالى: ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]، حال الوقف، وقوله تعالى: ﴿يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الإسراء: 18]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾﴾ [الليل: 15]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿١٢﴾﴾ [الأعلى: 12]، وقوله تعالى: ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الانشقاق: 12]، وقوله تعالى: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴿٤﴾﴾ [الغاشية: 4]، وقوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾﴾ [المسد: 3].

لكني أنبه هنا إلى أنه إذا غلظت اللام في ذوات الياء -نحو (صلى ويصلى)، وما شابهه مما اختلف فيه- فإنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك،

(1) الكشف 1/ 219، وانظر: الإتحاف/ 99.

(2) انظر: النشر 2/ 116، والإتحاف/ 100، والنجوم/ 157.

فإنما تمال مع ترقيق اللام، سواء أكانت رأس آية أم غيرها؛ إذ التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه [1].

ومن المعروف -كما ذكرت سابقًا- أن الإمام نافعًا من رواية ورش كان يقرأ ما كان من ذوات الياء ووقع رأس آية، ولم يكن فيه ها مؤنث بالإمالة بين بين، فيكون له في رءوس الآي الثلاث المتقدمة: الإمالة مع ترقيق اللام [2].

أما ما كان من ذوات الياء ولم يقع رأس آية، وليس فيه راء -وذلك كالمواضع السبعة المتقدمة- فقد ذكرت له فيها وجهان: الإمالة بين بين والفتح؛ (فإن أمال ورش في هذه السبعة فلا تغليظ، وإن لم يمل فالتغليظ، وقد رجح الداني التغليظ، وقال أبو شامة: إن سبب ترجيحه وجود سببه سابقًا، وتقدم اللام المغلظة على الألف الممالة، فيعمل السبب عمله قبل وجود ما تدخلها الإمالة) [3].

2- إذا فصل بين الحرف المستعلي المتقدم على اللام وبين اللام بألف:

وقد وقع ذلك مع الصاد في فصالا من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ﴾ [البقرة: 233]، وفي يصالحا من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا﴾ [النساء: 128].

ومع الطاء في طال في ثلاثة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ﴾ [طه: 86].

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: 44]، وقوله تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: 16].

---

(1) وانظر: الإتحاف/ 100.

(2) راجع: إبراز المعاني/ 264.

(3) سورة النساء، من الآية/ 128، وهي قراءة الإمام نافع وابن كثير وأبو عمر وابن عامر (يَصَّالحا) بفتح الياء والصاد وتشديدها، وإثبات ألف بعدها مع فتح اللام، وقرأ الكوفيون -عاصم وحمزة والكسائي- (يصلحا) بضم الياء وسكون الصاد مع تخفيفها وحذف الألف. راجع: الإتحاف/ 194، والوافي/ 249.

فاختلف في اللام من ذلك، فروي عن ورش ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وروي عنه التغليظ؛ اعتدادًا بقوة الحرف المستعلي، وقيل: إن التغليظ هو الأقوى قياسًا، والأقرب إلى مذاهب رواة التفخيم [1]، وذكر الإمام الداني أن التفخيم هو الأوجه؛ لأن الفاصل ألف والفتح منه [2]، كما أجاز أبو حيان التفخيم في ذلك [3]. وذكر ابن الجزري أن الوجهين صحيحان؛ لكنه رجح التغليظ؛ لأن الحاجز ألف، وليس بحصين [4].

3- اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وأعني بذلك كل لام متطرفة كانت تغلظ في حالة الوصل، ووقف عليها بالسكون. وقد وقع ذلك في الكلمات الآتية:

1- يُوصَل، في قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: 27]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [الرعد: 21].

2- فَصَل، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ﴾ [البقرة: 249].

3- فصَّل، في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: 119].

4- بَطَل، في قوله تعالى: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [الأعراف: 118].

5- ظَلّ، في قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [5].

6- فَصْلَ، في قوله تعالى: ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾﴾ [ص: 20].

فروي في الوقف على هذه اللام لورش وجهان: التغليظ إلغاء للعارض؛ لأن السكون عارض وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ، والترقيق اعتدادًا بالعارض [6].

---

(1) النشر 2/ 113، 114، وانظر: الإتحاف/ 99.
(2) الموضح/ 104، وانظر: إبراز المعاني/ 264.
(3) انظر: ارتشاف الضرب 1/ 248.
(4) النشر 2/ 114، وانظر: النجوم/ 155.
(5) سورة النحل/ من الآية/ 58، وسورة الزخرف/ من الآية/ 17.
(6) بتصرف من: النشر 2/ 114، والنجوم/ 156.

وقال الإمام الداني: إن التغليظ أقيس؛ بناء على الوصل [1].

4- اللام الساكنة الأولى من (صلصال)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ﴾ [الحجر: 26]، فروي عن ورش فيها التغليظ؛ لوقوعها بين صادين، كما روي له فيها أيضًا الترقيق، قال ابن الجزري: إن الترقيق هو الأصح رواية وقياسًا؛ حملا على سائر اللامات السواكن [2]، وقد ذكر مكي أن اللام الساكنة مرققة لجميع القراء على كل حال، وهو الأصل سوى (صلصال)؛ فقد روي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه؛ لأجل كون اللام بين حرفي الإطباق، ولا نظير له؛ فذلك مما يقوي التغليظ؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا، وروي عنه ترقيقها، وبالوجهين آخذ، والترقيق هو الأصل، وعليه جماعة القراء [3].

وفي النهاية أنبه إلى شيئين، هما:

أولًا: أنه إذا تحركت اللام بالضم أو الكسر أو سكنت، فلا خلاف في ترقيقها [4]، وذلك نحو فَطَلّ، في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: 265]، ونحو يصلي في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: 43]، ونحو طلْع في قوله تعالى: ﴿طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾﴾ [ق: 10].

وكذلك لا خلاف في ترقيقها إذا كانت الحروف الثلاثة المستعلية المتقدمة عليها متحركة بالكسر أو الضم [5]، نحو ظلال في قوله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴿٥٦﴾﴾ [يس: 56]، ونحو ظلل في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: 210].

---

(1) الموضح/ 104/ أ، وانظر: التيسير/ 58، وتحبير التيسير/ 75، والوافي/ 172.

(2) النشر 2/ 114.

(3) الكشف 1/ 221.

(4) عدا ما اختلف فيه حال الوقف، وفي صلصال.

(5) انظر: الموضح/ 104 أ.

ثانيًا: أن القراء وأئمة أهل الأداء أجمعوا على تفخيم اللام من اسم الله -عز وجل- إذا تقدمها فتح أو ضم، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: 119]، وقوله تعالى: ﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: 124]، سواء أكان في حالة الوصل أم مبدوءًا به [1]. أعني أنه إن فصل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به، فتحت همزة الوصل، وغلظت اللام من أجل الفتحة [2]، كذلك يفخم هذا الاسم الأعظم من غير وجود حرف استعلاء فيه، وقد اختص بذلك اسمه؛ تفخيمًا له وتعظيمًا [3]، وسواء أزيد عليه الميم نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ ﴾ [الأنفال: 32]، أم لا [4]، وقد شذ من رقق اللام فيه إذا وقعت بعد فتح أو ضم، أما إذا وقعت بعد كسرة فلا خلاف في ترقيقها، سواء أكانت الكسرة لازمة أم عارضة زائدة أم أصلية [5]، نحو بالله في قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ﴾ [البقرة: 285]، وقوله تعالى: ﴿ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: 87]، وقوله تعالى: ﴿ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾ [الإخلاص: 1-2]؛ لكسر التنوين.

***

(1) انظر: التيسير/ 58، والكافي/ 53،54، وارتشاف الضرب 1/ 48، وسراج القارى/ 122.
(2) انظر: النشر 2/ 115.
(3) إبراز المعاني/ 265.
(4) انظر: نهاية القول المفيد/ 100.
(5) النشر 2/ 115، وانظر: الإتحاف/ 99.